

## 5 أسباب تدل على نشوب أزمة في العلاقات السعودية الإثيوبية



محمد مصطفى جا مع

أثار التسريب الذي نشرته مجلة "Standard Addis" وصحيفة "fortune Addis" الإثيوبيتان الناطقان باللغة الإنجليزية عن قيام وزارة الخارجية باستدعاء السفير الإثيوبي في العاصمة السعودية الرياض أمين عبد القادر والقنصل العام في جدة وبشت دميس، انتباه المراقبين والمتابعين للشأن الإفريقي. ورغم أن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإثيوبية مليس ألم، صرّح لوكالة أنباء الأناضول التركية أن عودة سفير أديس أبابا وقنصلها لدى السعودية إلى البلاد ليست استدعاءً، وإنما في إطار تغييرات روتينية، فإن التبرير لم يكن مقنعاً لكثيرين ولأسباب عديدة سنتعرض إليها بالتفصيل في هذه المقالة.

فور انتخابه رئيساً لوزراء إثيوبيا في 27 من مارس/آذار الماضي، انطلق آبي أحمد علي في جولات داخلية هدفت إلى استعادة السلم والوحدة بين مكونات الجمهورية الأكثر تأثيراً ونفوذاً في القارة السمراء.

ولم تنته تحركات رئيس الحكومة الشاب داخلياً فبعد أن اختتم زياراته الداخلية التي شملت معظم الأقاليم، انطلق إلى دول الجوار مبتدئاً من جيبوتي الجارة القريبة التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع إثيوبيا، إذ تعتمد الأخيرة بقدرٍ كبيرٍ على ميناء الأولى ويربط بينهما خط سكة حديد يبلغ طوله 700 كيلومتر مربع، ومن هناك زار السودان وكينيا وهما لا يقلان أهمية لإثيوبيا عن جيبوتي، لأن الخرطوم شريكه أساسية لأديس أبابا في سد النهضة العملاق كما يرتبط البلدان بعدة ملفات اقتصادية

وإسقاطية أخرى، وكذا الحال بالنسبة لكينيا.

ال سعودية والإمارات أولى ووجهات آبي أحمد في الشرق الأوسط

كان لافتًا أن آبي أحمد اختار المملكة العربية السعودية لتكون وجهته الأولى في دول الخليج والشرق الأوسط، أنت الزيارة في وقتٍ تشهد فيه المنطقة استقطابًا حادًّا على وقع الأزمة الخليجية المستمرة منذ عام بين قطر من جانب وال سعودية والإمارات والبحرين من الجانب الآخر.

بالنسبة لجولة آبي أحمد الشرق أوسطية، من الواضح أن الجوانب الإنسانية غلت عليها

ونُذكِّر بأن إثيوبيا ومعظم دول القارة الإفريقية اختارت ألا تنجاز إلى أي طرف من أطراف الأزمة، وحتى بعض دول القارة التي انحازت في بداية أزمة الخليج إلى الطرف المحاصر لقطر راجعت موقفها لاحقًا مثل السنغال وتشاد فأعادت الأخيرتان تمثيلهما الدبلوماسي مع الدوحة.

وبالنسبة لإثيوبيا جاءت الأزمة الخليجية في وقتٍ بدأت فيه زيارة علاقتها مع قطر، فقد استقبلت أديس أبابا قبل شهرٍ ونصف من تفجر النزاع، أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في زيارةٍ وقوع فيها الطرفان عددًا من اتفاقيات التعاون، لذلك اختارت إثيوبيا أن تقف في الوسط بين الطرفين لا سيما أنها ترتبط في الوقت نفسه بروابط اقتصادية واستثمارية متينة مع كل من الرياض وأبو ظبي.

وبالنسبة لجولة آبي أحمد الشرق أوسطية، من الواضح أن الجوانب الإنسانية غلت عليها فقد كشف الرجل في لقاءٍ جماهيري بساحة "منيليام" في أديس أبابا عقب عودته أن مُضيّ فيه قالوا له اطلب ما شئت، فردَّ عليهم لا نريد شيئاً غير إطلاق سراح أبنائنا من السجون وهو ما تم فعله، إذ أطلقت السعودية سراح آلاف السجناء الإثيوبيين، ووعدت بالإفراج عن رجل الأعمال محمد حسين العمودي المعتقل منذ سبتمبر/أيلول من العام الماضي ضمن حملة اعتقالات شنتها المملكة على رجال أعمال ومسؤولين بتهمة مكافحة الفساد.

أما زيارته آبي أحمد لأبو ظبي فلم تتضح لنا أجندتها بالضبط، لكنه حظي باهتمام وترحيب كبيرين، إذ تقدم مستقبليه في مطار البطين ولـي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، ومن المعروف أن الأخير يستقبل الرؤساء وكبار الشخصيات منذ العام 2014 عندما توارى أخيه رئيس الإمارات الشيخ خليفة عن الأنطـار إثر وعـة صحـية مفاجـة.

وقد حضرت وزيرة الدولة الإماراتية للتعاون الدولي ريم الهاشمي اللقاءات التي أجرتها رئيس الحكومة الإثيوبية مع المسؤولين الإماراتيين لجهة أنها مسؤولة عن ملف علاقات بلادها مع القارة السمراء.

مؤشرات تدل على توثر العلاقات الإثيوبية - السعودية

أكثر ما لفت الانتباه في زيارة آبي أحمد للمملكة هو التجاهل التام الذي تعاملت به وسائل الإعلام السعودية مع زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي وكأنها لم تتم من الأساس، فعندما تبعنا الأخبار الواردة

من السعودية ولقاء رئيس الحكومة الإثيوبية مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لم نجد أي وسيلة إعلام سعودية تحدثت عن الزيارة أو عن مستوى الاستقبال والتوديع، فال مصدر الوحيد كان وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية التي نقلت عنها وسائل الإعلام الأخرى نبأ الإفراج عن السجناء الإثيوبيين وقرب إطلاق سراح العمودي.

مصادر دبلوماسية خاصة هي التي سربت الأنباء للصحيفة والمجلة لأن الأخريتين لن تغامرا بنشر خبرٍ في هذا التوقيت الحساس دون مصادر قوية ومطلعة

ومن المُحِيدِّر وسائل الإعلام السعودية التي لا تُفوتُ خبراً عن لقاءات الملك وولي العهد لم تنشر أي مادة عن زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي ولقائه بمسؤولي المملكة وهو أمر غير معتمد بكل المقاييس. ثالثاً، تأخر الإفراج عن رجل الأعمال العمودي، آبي أحمد صر في اللقاء الشبابي قبل 5 أيام قائلاً: "ولي العهد وافق على إطلاق سراح العمودي، ومجادلته معي ولكن أخبرتُ في منتصف الليل أنه بسبب بعض الإجراءات سيؤخر إطلاق سراحه إلى أجل محدد".

ثالثاً، التسريبات التي نقلتها مجلة أديس ستاندرد وصحيفة أديس فورتشن بصيغة الخبر العاجل "Breaking News" مصادر أن ونرى، صدفة تحدث لم أنها مؤكدة، السعودية من والقنصل السفير استدعاء عن دبلوماسية خاصة هي التي سربت تلك الأنباء للصحيفة والمجلة لأن الأخريتين لن تغامرا بنشر خبرٍ في هذا التوقيت الحساس دون مصادر قوية ومطلعة.

رابعاً، التوضيحات التي بذلها المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإثيوبية مليئة ألم لوكاله أنباء الأنضول التي أعلن عبرها أن عودة سفير أديس أبابا لدى السعودية إلى البلاد ليست استدعاء، وإنما في إطار تغييرات روتينية، لم يتحدث فيها الرجل عن متانة علاقات بلاده مع السعودية ولم يتطرق إلى زيارة رئيس الوزراء إلى المملكة ومخراحتها، ما يشير إلى وجود توتر وإن لم يرد المتحدث الخارجية أن يتناوله مباشرة لاعتباراتٍ سياسية ودبلوماسية.

آبي أحمد كان قد استبق جولته التي شملت كل من السعودية والإمارات برسالةٍ خطية إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نقلها له وزير الخارجية ورقينيه قيببيو الأسبوع الماضي

خامساً، إذ سلّمنا فعلاً أن سفير إثيوبيا لدى السعودية أمين عبد القادر نُقل إلى الجزائر وسفيرها لدى الكويت عبد العزيز أحمد س محل محل عبد القادر في الرياض، مما الداعي لعودة القنصل الإثيوبي العام في جهة وبشت دميس للعمل في رئاسة وزارة الخارجية "أديس أبابا" بهذه الصورة المفاجئة ومن دون تحديد بدليل له؟

فهل يا ترى حدث اختلافات في وجهات النظر بشأن قضايا معينة مثل قضية الشيخ العمودي أو ملف الأزمة الخليجية؟ أو هل حرست الرياض على عدم إثارة غضب القاهرة من خلال استقبالها آبي أحمد كما قال أحد النشطاء الإثيوبيين؟ ربما يكون الاحتمال الثاني مستبعداً لأن زيارة المسؤول الإثيوبي الرفيع كانت معلنة من جانب أديس أبابا ولكن لا يعلم بالتحديد لماذا تكتم عليها الإعلام السعودي رغم أنها تمت

بدعوة مباشرة من الديوان الملكي كما ذكر بيان وزارة الخارجية الإثيوبية.

رئيس الوزراء استبق جولته الخليجية برسالة إلى أمير قطر

نشير إلى أن آبي أحمد كان قد استبق جولته التي شملت كل من السعودية والإمارات برسالة خطية إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نقلها له وزير الخارجية ورقينيه قيبو الأسبوع الماضي، ومن المؤكد أن الرسالة الإثيوبية تحمل في طياتها تطمئنات إلى الدوحة مفادها أن الموقف الإثيوبي من الأزمة الخليجية لن يتأثر بزيارة رئيس الوزراء السعودية والإمارات.

يبقى إطلاق سراح رجل الأعمال السعودي – من أصول إثيوبية – محمد حسين العمودي الذي أعلن آبي أحمد أن ابن سلمان وعده بالإفراج عنه، فإذا أوفت المملكة بوعدها وأفرجت عن المليادير مؤكداً أن الأزمة ستنتهي بأسرع ما يمكن ولن يكون لها أثر

فهذه الخطوة أعادت إلى ذهاننا الرسالة المؤثرة التي حملها قيبو إلى الرئيس السوداني عمر البشير قبل زيارة رئيس الوزراء السابق هايلي مريام ديسالين إلى العاصمة المصرية القاهرة في يناير/كانون الثاني الماضي للدلالة على ثبات الموقف الإثيوبي والشراكة مع الخرطوم عندما قال: "نقف معًا في السراء والضراء لأننا شعب واحد".

وتلك الرسائل التطمئنية تدل على ذكاء الدبلوماسية الإثيوبية ومقدرة الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الخارجية في الاحتفاظ بعلاقاتٍ متميزة مع دول المنطقة من دون تحيز أو فقدان طرف من الأطراف، وقد نجح الوزير الحالي<sup>٣</sup> قيبو في إدارة ملف علاقات بلاده مع أطراف الأزمة الخليجية بكفاءة رغم الضغوط التي مُورست على أديس أبابا من طرف الرياض – أبوظبي كما ذكرت بعض التسريبات.

السيناريوهات المحتملة للعلاقات الإثيوبية – السعودية

إلى الآن يمكن القول إن الكفة في ملعب الرياض التي أوفت بالجزء الأول من اتفاقها مع آبي أحمد بإطلاق سراح السجناء الإثيوبيين الذين عاد جزء كبير منهم بالفعل إلى أديس أبابا واستقبلهم مناديب وزارة الخارجية في مطار بولي الدولي.

إذا تلقيت السعودية – وهو احتمال وارد رغم الوعود – فإن إثيوبيا قد تضطر إلى اتخاذ خطوات أخرى مثل سحب السفير أو تقليل بعثاتها الدبلوماسية في المملكة

ويبقى إطلاق سراح رجل الأعمال السعودي – من أصول إثيوبية – محمد حسين العمودي الذي أعلن آبي أحمد أن ابن سلمان وعده بالإفراج عنه، فإذا أوفت المملكة بوعدها وأفرجت عن المليادير مؤكداً أن الأزمة ستنتهي بأسرع ما يمكن ولن يكون لها أثر.

أما إذا تلقيت السعودية – وهو احتمال وارد رغم الوعود – فإن إثيوبيا قد تضطر إلى اتخاذ خطوات أخرى مثل سحب السفير أو تقليل بعثاتها الدبلوماسية في المملكة على الأقل كنوعٍ من الاحتياج، وقد

يتصاعد الأمر إلى إجراءات أخرى مثل استدعاء السفير السعودي وتبليغه استيائها من تأخر عودة العمودي وربما تصل الأزمة إلى أبعد من ذلك بإبلاغ السفير عبد الله بن فالح العرجاني أنه شخص غير مرغوب فيه رغم صالة هذا الاحتمال.

بكل تأكيد ستكون إثيوبيا حريصةً على بقاء علاقتها جيدة مع الرياض ولن تستعجل في اتخاذ خطوات تصعيدية بسهولة رغم أن رئيس الوزراء أعلن قرب إطلاق سراح العمودي في مهبل جماهيريٍّ عام وهو ما يشكل تحديًا لمصداقيته أمام الشعب.

والمعادلة بشكل عام ليست سهلة لأن السعودية لديها استثمارات كبيرة في إثيوبيا قد تتأثر بتواتر العلاقات وكذلك لوجود جالية كبيرة من العمالة الإثيوبية في المملكة رغم عودة جزء كبير منهم فعليًا بسبب الإجراءات السعودية الأخيرة، فالعمالة الإثيوبية البسيطة تفضل العمل في دول الخليج أما الكفاءات وأصحاب الشهادات العليا فيحبذون أمريكا ودول أوروبا التي تضم جاليات إثيوبية كبيرة. الأيام المقبلة والتطورات التي ستحدث كفيلة بتوضيح مستجدات العلاقة السعودية - الإثيوبية، ولكن شئنا أم أبينا، إثيوبيا اليوم ليست إثيوبيا الأمس، فهي حالياً تحكم بقدر كبير في مفاتح إفريقيا القارة الواعدة ومن يرد الولوج إلى القارة السمراء لا بد له من المرور عبر بوابتها أديس أبابا.